

أَنْ تَتَخَلَّفَ عَنْ ذَلِكَ ، وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^(١) : وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ .

(١٨٥٤) وعن أبي جعفر محمد بن علي (ص) أَنَّهُ قَالَ : إِذَا حَضَرَ الرَّجُلُ حِسَابًا بَيْنَ قَوْمٍ ثُمَّ طُلِبَتْ شَهَادَتُهُ عَلَى مَا سَمِعَ فَإِنْ ذَلِكَ إِلَيْهِ ، إِنْ شَاءَ شَهِدَ وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَشْهَدْ إِلَّا أَنْ يَسْتَشْهَدَهُ ، فَإِنْ شَهِدَ فَقَدْ شَهِدَ بِحَقٍّ ، وَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَمْ يُسْتَشْهَدْ ، وَلَا يَشْهَدْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ اسْتَوْعِبَ^(٢) الْكَلَامَ وَأَثْبَتَهُ وَأَتَقَنَهُ .

(١٨٥٥) وعن جعفر بن محمد (ع) أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ فِي يَدَيْهِ دَارٌ فَأَقَامَ فِيهَا خَمْسِينَ أَوْ سِتِّينَ سَنَةً . فَقَامَ عَلَيْهِ رَجُلٌ فَأَدَّعَاهَا ، وَثَبَّتَ الْأَصْلَ أَنَّهَا لَهُ ، وَقَالَ الَّذِي هِيَ فِي يَدَيْهِ : اشْتَرَيْتُهَا مِنْ قَوْمٍ انْقَرَضُوا وَانْقَرَضَتِ الْبَيِّنَةُ ، وَجَاءَ بِقَوْمٍ فَشَهِدُوا عَلَى السَّمَاعِ أَنَّهُ اشْتَرَاهَا كَمَا ذَكَرَ ، فَقَالَ (ع) : إِنْ شَهِدُوا أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ أَهْلِ هَذَا الْمَدْعَى الَّذِي يَدَّعِي الدَّارَ بِسَبَبِهِمْ سَقَطَتْ دَعْوَاهُ . وَإِلَّا فَهُوَ عَلَى أَصْلِهِ وَإِنَّمَا تَجُوزُ الشَّهَادَةُ عَلَى السَّمَاعِ فِي الْأَشْيَاءِ الْمُتَقَدِّمَةِ مِنَ الْأَنْسَابِ وَالْوَفَاةِ وَالْأَحْبَاسِ^(٣) وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ^(٤) .

(١) ٢٨٣/٢ .

(٢) حش س - استوعبه أى أتناوله ، وفى الحديث فى الإنفاذ : استوعب الدية أى قطع .

(٣) حش ي - أى أوقاف .

(٤) حش ي - ويجوز شهادة الشاهد الواحد مع يمين الطالب فى الأموال كلها ، وسواء كان المشهود به عيناً أو عرضاً أو حيواناً أو داراً أو غير ذلك مما يؤوله الناس ، وإذا شهد شاهد لطفل أو معتوه أو ذاهب العقل بشيء وقف الحق ، فإن بلغ الطفل أو عقل المعتوه وحلف مع شاهده استحق ذلك ، وإن مات قبل ذلك كان ورثته مقامه ، وإن وجبت اليمين على أحد حلفه الحاكم بالله الذى لا إله إلا هو الذى يعلم من السر ما يعلم من العلانية ، وإن اكتفى بغير ذلك جاز ، ولا يمين إلا بالله عز وجل ، ويحلف اليهود بالله الذى أنزل التوراة على موسى بن عمران وخلق البحر لبنى إسرائيل ، ويحلف النصارى بالله الذى أنزل الإنجيل على عيسى بن مريم ، والمجوس بالله الذى خلق النار ، ولا يقطع بشاهد واحد ويمين فى طلاق ولا نكاح ولا عتق ولا وكالة ولا مكتوبة ، ولا شهادة على شهادة ولا إن فلاناً إليه ولا فى . . . ولا ما أشبه ذلك ، ولو اتفق رجلان بشهادتهما له على حق لم يجز .